

٦- تدعو الهيئات التشريعية للوكالات المتخصصة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ولسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى أن تواصل جهودها الرامية إلى تحقيق الاستفادة من موارد المؤسسات على نحو أكثر فعالية واقتصاداً؛

٧- توجه أنظار الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أو في الوكالات المتخصصة، أو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى المشاكل الخطيرة التي تواجه نتيجة للتأخير في سداد الاشتراكات؛

٨- تدعو الهيئات التشريعية للوكالات المتخصصة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى تشجيع الدول الأعضاء على أن تسدد مدفوعاتها إلى ميزانيات هذه المؤسسات دون تأخير؛

٩- ترحب من الأمين العام ومن الرؤساء التنفيذيين لهذه المؤسسات إحالة الفقرات ذات الصلة من هذا القرار إلى الدول الأعضاء عند إخطارها بصدد اشتراكاتها.

الجلسة العامة ١٠٩

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢

١٢٩/٣٧ - إمكانية إنشاء محكمة إدارية وحيدة

إن الجمعية العامة،

١- تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن إمكانية إنشاء محكمة إدارية وحيدة (٤٧)؛

٢- ترحب من الأمين العام ما يلي:

(أ) أن يواصل إجراء المشاورات اللازمة للتنسيق التدريجي بين النظم الأساسية والقواعد والممارسات المعمول بها في المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية والمحكمة الإدارية للأمم المتحدة وزيادة تطويعها، بغية تعزيز النظام الموحد وتخفيض التكاليف الإدارية المتصلة بذلك إلى الحد الممكن؛

(ب) أن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورة مقبلة، عند إتمام المشاورات، مع تقديم تقارير مؤقتة عن تقدم المشاورات إلى دورات الجمعية التي تتخلل تلك الفترة.

الجلسة العامة ١٠٩

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢

١٢٨/٣٧ - تنسيق شؤون الإدارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية

إن الجمعية العامة،

إذ يساورها القلق إزاء الحاجة إلى تنسيق شؤون الإدارة والميزانية في إطار منظومة الأمم المتحدة على نحو فعال،

وإذ تشير إلى قرارها المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ والذي يقضي بأن تبحث بعمق البند المعنون «تنسيق شؤون الإدارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية» عادة في السنوات التي لا تبحث فيها الميزانية (٤٥)،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها ١٤٢/٣٣ ألف المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، و ١١٤/٣٥ المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، و ٢٢٩/٣٦ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١،

١- تحيط علماً مع التقدير بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تنسيق شؤون الإدارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية (٤٦)؛

٢- تحيل إلى المنظمات المعنية تقرير اللجنة الاستشارية، فضلاً عن التعليقات والملاحظات التي أبدت في أثناء مناقشته في اللجنة الخامسة؛

٣- ترحب من الأمين العام أن يحيل إلى الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، عن طريق لجنة التنسيق الإدارية، المسائل الناشئة عن تقرير اللجنة الاستشارية وعن المناقشة التي دارت في هذا الشأن في اللجنة الخامسة، والتي تقتضي منهم الاهتمام واتخاذ ما يلزم من إجراءات؛

٤- تحيل تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى مجلس مراجعي الحسابات، وإلى فريق مراجعي الحسابات الخارجيين، وإلى لجنة البرنامج والتنسيق، وإلى لجنة الخدمة المدنية الدولية، وإلى وحدة التفتيش المشتركة، للعلم؛

٥- ترحب من الأمين العام أن يتشاور مع الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشأن الخبرة المكتسبة في تعيين البرامج التي فات أوانها أو عديمة الجدوى أو ذات المنفعة المحدية التي قد تؤدي إلى الإخراج عن موارد لتمويل برامج جديدة وأنواع أخرى من الأنشطة؛

(٤٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثلاثون، الملحق رقم ٣٤

(A/10034)، الصفحة ٣٦٦، البند ٩٨.

(٤٧) A/C.5/37/23.

(٤٦) A/37/547.